

Distr.: General
1 October 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والأربعون

22 شباط/فبراير - 19 آذار/مارس 2021

البندان 2 و5 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

هيئات وآليات حقوق الإنسان

الأنشطة التي اضطلع بها المقررون الخاصون والخبراء المستقلون والأفرقة
العاملة للإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان في عام 2020،
بما في ذلك معلومات محدثة عن الإجراءات الخاصة
تقرير مقدم من الأمانة*

* قُدم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات بعد الموعد المحدد من أجل تضمينه أحدث المعلومات.



المحتويات

الصفحة

3	مقدمة.	أولاً -
3	حقائق وأرقام.	ثانياً -
3	الولايات الجديدة.	ألف -
3	المكلفون بالولايات.	باء -
4	الزيارات القطرية.	جيم -
4	البلاغات.	دال -
5	الاتصال الإعلامي والتوعية العامة.	هاء -
5	التقارير والدراسات المواضيعية.	واو -
8	الإجراءات الخاصة ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19).	زاي -
9	المساهمة في وضع المعايير وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.	حاء -
10	المنتديات والمشاورات وحلقات العمل والاجتماعات الأخرى.	طاء -
11	العمل مع هيئات أخرى من منظومة الأمم المتحدة والآليات الإقليمية.	ياء -
13	أنشطة المتابعة.	كاف -
14	التعاون مع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة.	لام -
15	اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة.	ثالثاً -
19	أعمال التهريب والانتقام.	رابعاً -

أولاً - مقدمة

- 1- يتضمن هذا التقرير لمحة عامة عن نظام الإجراءات الخاصة، ويسلط الضوء على الأنشطة التي اضطلع بها المكلفون بالولايات في عام 2020. كما يتضمن معلومات عن أعمال اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة والأنشطة الإضافية التي اضطلع بها نظام الإجراءات الخاصة ككل.
- 2- كان عام 2020 حافلاً بالتحديات، نظراً لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والوضع المالي للأمم المتحدة، حيث أثر كلاهما تأثيراً كبيراً على الظروف التي ينجز فيها المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة ولاياتهم. وعلى الرغم من هذه التحديات غير المسبوقة، تمكن المكلفون بولايات من تتقيح خططهم وتكييف أساليب عملهم في ضوء تطور الحالة، وأبدوا مرونة في التعامل مع الوضع. ورغم هذه الجهود، كان لا بد من تأجيل بعض الأنشطة الرئيسية. وشكل الخطر الحقيقي المتمثل في وجود فجوة في الحماية مصدر قلق بالغ. وقد اختبرت الظروف الاستثنائية التي تخللت عام 2020 النظام إلى أقصى حد له. وبوجه عام، ارتقى المكلفون بولايات إلى مستوى التحديات. بيد أن هذه التحديات أظهرت أيضاً أن التفاعلات الشخصية في المقر وفي الميدان هي عناصر رئيسية في أداء نظام الإجراءات الخاصة وتمثل إحدى المزايا الرئيسية. ولا يمكن الاستعاضة عن هذه التفاعلات الشخصية بصورة كاملة بوسائل افتراضية، ولذلك ينبغي استئنافها في أقرب وقت ممكن.

ثانياً - حقائق وأرقام

ألف - الولايات الجديدة

- 3- قرر مجلس حقوق الإنسان، في دورته الخامسة والأربعين، المعقودة في الفترة من 14 أيلول/سبتمبر إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020، إنهاء ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، بموجب قراره 25/45. ويبلغ مجموع عدد الولايات 55 ولاية، منها 44 ولاية مواضيعية و 11 ولاية قطرية⁽¹⁾.

باء - المكلفون بالولايات

- 4- تشمل آلية الإجراءات الخاصة حالياً 79 منصب مكلف بولاية. وعيّن مجلس حقوق الإنسان 24 مكلفاً جديداً بولاية في عام 2020. ومن بين هؤلاء، عُيّن 12 في الدورة الثالثة والأربعين للمجلس، وأربعة في الدورة الرابعة والأربعين، وثمانية في الدورة الخامسة والأربعين. وبقي التوازن بين الجنسين مستقراً: ذلك أن 44 في المائة من المكلفين بالولايات الحاليين إناث و 56 في المائة منهم ذكور.
- 5- وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، كان المكلفون بولايات من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المنتمية إلى المجموعات التالية: الدول الأفريقية، 22,78 في المائة؛ ودول آسيا والمحيط الهادئ، 17,72 في المائة؛ ودول أوروبا الشرقية، 10,13 في المائة؛ ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي، 17,72 في المائة؛ ودول أوروبا الغربية ودول أخرى، 31,65 في المائة⁽²⁾.

(1) A/HRC/46/61/Add.1، الفرع الخامس عشر.

(2) المرجع نفسه، الفرع الثاني.

6- ونظمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان دورتين تعريفيتين للمعنيين حديثاً من المكلفين بولايات، لضمان تلقيهم الدعم والمشورة في الوقت المناسب بشأن أساليب العمل.

جيم - الزيارات القطرية

7- في ضوء القيود الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والوضع المالي للأمم المتحدة، انخفض عدد الزيارات القطرية انخفاضاً كبيراً في عام 2020. وأدى المكلفون بولايات 13 زيارة ميدانية إلى 11 دولة وإقليماً وزيارة واحدة إلى مؤسسة⁽³⁾. وفي عام 2020، وجهت دولة دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وكانت 127 دولة قد وجهت دعوة دائمة حتى وقت تقديم التقرير⁽⁴⁾.

8- وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، كانت الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء، أي 171 دولة، قد تلقت زيارة واحدة على الأقل من مكلف بولاية. بيد أن 22 دولة عضواً لم يزرها بعد أي مكلف بولاية، منها أربع دول لم تتلق طلب زيارة بعد، و15 دولة لم توافق على الزيارة بعد، ودولة واحدة وجهت دعوة، ودولتان قبلتا الزيارة لكن الزيارة لم تجر بعد حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020⁽⁵⁾.

دال - البلاغات

9- في عام 2020، أحال المكلفون بولايات 681 بلاغاً، منها 600 بلاغ أرسلت بصفة مشتركة إلى 132 دولة و76 جهة فاعلة غير حكومية. وهذه البلاغات تخص 1 296 فرداً، منهم 307 إناث. وورد في عام 2020 ما مجموعه 433 رداً (منها 330 رداً موضوعياً) وشمل هذا العدد ردوداً على بلاغات أرسلت قبل عام 2020. وورد ما مجموعه 384 رداً على بلاغات أرسلت في عام 2020، منها 338 رداً موضوعياً (بلغ معدل الردود 48,46 في المائة)⁽⁶⁾. وورد أكثر من رد واحد على بعض البلاغات⁽⁷⁾.

10- وصدرت في عام 2020 ثلاثة تقارير عن البلاغات⁽⁸⁾. وتتاح الرسائل المرسلة والردود الواردة بواسطة موقع إلكتروني مخصص للاتصالات، يمكن من خلاله للمستخدمين الوصول إلى قاعدة بيانات جميع الرسائل المرسلة والردود الواردة منذ الدورة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان⁽⁹⁾. ويتيح الموقع الشبكي إمكانية البحث عن البلاغات والردود ذات الصلة الواردة من الحكومات وجهات أخرى بحسب الولاية و/أو البلد و/أو المنطقة الجغرافية و/أو الفترة و/أو التقارير المتعلقة بالبلاغات المقدمة إلى المجلس منذ عام 2011. وتصبح جميع البلاغات متاحة لعامة الجمهور بعد 60 يوماً في حين أن الرسائل الأخرى، المتعلقة بتشريعات أو سياسات أو ممارسات قائمة أو قيد الإعداد لا تعتبر متوافقة مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، تصبح متاحة بعد 48 ساعة. ويُنشر أيضاً كل رد يتم تلقيه. وإذا ورد الرد في غضون 60 يوماً، يتم نشر كل من البلاغ والرد في نفس الوقت. وبخلاف ذلك، يتم نشرهما عند استلامهما، ما لم تقتض الحالة الترجمة إلى اللغة الإنجليزية. وتُنشر الردود على الرسائل الأخرى عند

(3) المرجع نفسه، الفرع الخامس.

(4) المرجع نفسه، الفرعان الثالث والرابع.

(5) المرجع نفسه، الفرع السابع. ترد معلومات عن حالة جميع الزيارات القطرية التي طلبها المكلفون بولايات وزيارات مقبلة على الرابط التالي: <https://spinternet.ohchr.org/Home.aspx?lang=en>.

(6) اعتباراً من 2018، لم تُعد نسبة الردود تشمل سوى الردود الموضوعية.

(7) A/HRC/46/61/Add.1، الفرعان التاسع والعاشر.

(8) A/HRC/43/77، وA/HRC/44/59، وA/HRC/45/3.

(9) انظر <https://spcommreports.ohchr.org>.

استلامها، ما لم تقتض الحالة الترجمة إلى اللغة الإنجليزية. أما الردود التي تتطلب الترجمة، يتم إصدارها عندما تصبح الترجمات متاحة.

11- وفي عام 2020، أحال الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي 698 حالة اختفاء قسري مزعومة جديدة إلى دول، وأُحيلت 78 منها في إطار إجراءاته العاجل. واستطاع الفريق العامل استيضاح 313 حالة.

12- وأصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي 92 رأياً في إطار إجراءاته العادي للبلافات في عام 2020، وبذلك حافظ على الزيادة في عدد الآراء الصادرة منذ عام 2017. وكان هذا أحد التدابير التي اتخذها الفريق العامل لمعالجة القضايا المتراكمة الحالية. وفي عام 2020، تلقى الفريق العامل معلومات تشير إلى أن 19 شخصاً على الأقل من الأشخاص الذين اعتمد آراء بشأنهم في السابق قد أُطلق سراحهم.

هاء - الاتصال الإعلامي والتوعية العامة

13- أصدر المكلفون بالولايات 386 منتجاً إعلامياً، إما بصفة فردية أو جماعية، منها 320 نشرة صحفية، و20 إخطاراً إعلامياً، و46 بياناً إعلامياً، لإذكاء الوعي والتعبير عن قلقهم بشأن مجموعة من قضايا حقوق الإنسان، بما فيها حالات فردية.

واو - التقارير والدراسات المواضيعية

14- في عام 2020، قدم المكلفون بولايات 182 تقريراً؛ بينها 134 تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك 64 تقريراً عن زيارات قطرية، و48 تقريراً إلى الجمعية العامة⁽¹⁰⁾.

15- وخصص ثلاثة من المكلفين بولايات أحد تقاريرهم للاحتفال بذكرى سنوية أو لتقييم الأنشطة المضطلع بها حتى الآن لتعزيز الولاية. وقدم المقرر الخاص المعني بالحقوق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين جمعيات تقريراً بمناسبة الذكرى العاشرة لإنشاء الولاية⁽¹¹⁾؛ وقدم المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً تقريراً بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء الولاية⁽¹²⁾؛ وقدم المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في مياه الشرب الآمنة وحقه في خدمات الصرف الصحي تقريراً وصف فيه التقدم المحرز خلال العقد الماضي نحو أعمال حقوق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي⁽¹³⁾.

16- وقدم أربعة من المكلفين بولايات، بلغوا نهاية فترة ولايتهم، تقارير نهائية تقدم لمحة عامة عن فترة ولايتهم التي دامت ست سنوات: المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال⁽¹⁴⁾؛ والمقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء

(10) انظر A/HRC/46/61/Add.1، الفرع الحادي عشر، للاطلاع على قائمة التقارير والمواضيع التي جرى تناولها.

(11) A/HRC/44/50.

(12) A/75/290.

(13) A/HRC/45/11.

(14) A/HRC/44/45.

وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال⁽¹⁵⁾؛ والمقرر الخاصة المعنية بالحق في الغذاء⁽¹⁶⁾؛ والمقرر الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية⁽¹⁷⁾.

17- وتناولت التقارير المواضيعية المنشورة في عام 2020 طائفة واسعة من قضايا حقوق الإنسان. وبرزت بوجه خاص سبعة مواضيع شاملة لعدة قطاعات، هي الآتية: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وإدماج منظور جنساني؛ والوقاية وبناء السلام؛ والهجرة؛ وتغير المناخ؛ والتكنولوجيات الجديدة؛ وجائحة كوفيد-19.

18- وتعلقت عدة تقارير بتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وتضمنت تقارير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، الذي سلط الضوء على أهمية حماية حرية الدين من أجل التنفيذ الناجح لخطة عام 2030⁽¹⁸⁾، والخبيرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص ذوي المهق بحقوق الإنسان، التي أشارت إلى خطة عام 2030 في سياق مبادرات التنمية الخاصة بالمهق⁽¹⁹⁾، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في تكوين الجمعيات، الذي درس خطة عام 2030 من حيث أهمية الحيز المدني⁽²⁰⁾، والمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، الذي سلط الضوء على الصلة بين خطة عام 2030 والحق في التنمية⁽²¹⁾.

19- وبرزت مسألة النوع الاجتماعي في عدة تقارير. فقد تناول المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائمات عدم التكرار المنظور الجنساني في عمليات العدالة الانتقالية⁽²²⁾. وركز المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد في تقريره على أفعال العنف والتمييز القائمين على أساس النوع الاجتماعي التي تُرتكب باسم الدين أو المعتقد⁽²³⁾. وركزت المقرر الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه على العنف المسلط على الصحفيات⁽²⁴⁾، والنقاط بين جائحة كوفيد-19 وجائحة العنف الجنساني ضد المرأة، مع التركيز على العنف العائلي⁽²⁵⁾. وحلل الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات الأبعاد الجنسانية للاتجاهات الرئيسية في عالم العمل المتغير⁽²⁶⁾.

20- وواصل المكلفون بولايات التركيز على منع انتهاكات حقوق الإنسان وعلى قضايا السلام والأمن، مع تركيز الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال على انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية في سياقات الصراع وما بعد الصراع⁽²⁷⁾، في حين حللت المقرر الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان حالة المدافعين عن حقوق

(15) A/HRC/43/40

(16) A/HRC/43/44

(17) A/HRC/45/34

(18) A/75/385

(19) A/HRC/43/42 و A/75/170

(20) A/HRC/44/50

(21) A/HRC/45/15

(22) A/75/174

(23) A/HRC/43/48

(24) A/HRC/44/52

(25) A/75/144

(26) A/HRC/44/51

(27) A/75/212

الإنسان الذين يعملون في مناطق النزاع والخارجة من النزاع⁽²⁸⁾، ودرس الفريق العامل المعنى بمسألة استخدام المرتزقة وسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها تطور استخدام المرتزقة والجهات الفاعلة ذات الصلة في ضوء التغيرات في طبيعة النزاع المسلح المعاصر⁽²⁹⁾، وبحث المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً كيف تشكل هجمات الطائرات بدون طيار تحدياً أساسياً للمعايير القانونية الدولية والمؤسسات المنشأة لحماية السلام والأمن⁽³⁰⁾.

21- وتناول المكلفون بولايات أيضاً مسألة الهجرة، حيث ركز المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين على حق المهاجرين والمدافعين عنهم في حرية تكوين الجمعيات⁽³¹⁾، وعلى الإطار القانوني الدولي المتعلق بحماية حقوق الإنسان للأطفال المهاجرين⁽³²⁾. وتناولت المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك بغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، مسألة ضعف الأطفال المهاجرين واللاجئين⁽³³⁾، ونظرت المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، في تيارات الهجرة المختلطة في تحليلها للتهديدات في الحماية في الإطار القانوني وإطار السياسات العامة لمنع الاتجار ومكافحته⁽³⁴⁾، وتناولت بالدرس الأثر السلبي لسياسات الهجرة التقييدية على حماية الأشخاص ضحايا الاتجار والاستغلال⁽³⁵⁾.

22- وواصل المكلفون بولايات التركيز على تغير المناخ، حيث قامت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً بدراسة مسألة التشرد الداخلي في سياق الآثار السلبية البطيئة الحدوث لتغير المناخ⁽³⁶⁾، وبحث الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي مدى التمتع بالتضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان من عدمه في سياق تغير المناخ⁽³⁷⁾، وبحث المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية الأثر السلبي لتغير المناخ على الثقافات البشرية وعلى التمتع بالحقوق الثقافية⁽³⁸⁾.

23- وتناولت دراسات عديدة أثر التكنولوجيات الجديدة على حقوق الإنسان، حيث ركزت المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراه الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على التمييز العنصري والتكنولوجيات الرقمية الناشئة⁽³⁹⁾، وحلل المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التحديات الناجمة عن التكنولوجيات الناشئة فيما يتعلق بالتعذيب النفسي⁽⁴⁰⁾، وقامت المقررة الخاصة المعنية بالحقوق في التعليم

(28) A/HRC/43/51.

(29) A/75/259.

(30) A/HRC/44/38.

(31) A/HRC/44/42.

(32) A/75/183.

(33) A/HRC/43/40.

(34) A/HRC/44/45.

(35) A/75/169.

(36) A/75/207.

(37) A/HRC/44/44.

(38) A/75/298.

(39) A/HRC/44/57.

(40) A/HRC/43/49.

بدراسة مسألة رقمنة التعليم⁽⁴¹⁾، وتناول المقرر الخاص المعني بالحقوق في الخصوصية العلاقة بين التكنولوجيات الرقمية والتعدي على الخصوصية على أساس نوع الجنس⁽⁴²⁾.

24- واستمر المكلفون بولايات في تناول القضايا المواضيعية ذات الاهتمام المشترك من خلال إجراءات فردية أو مشتركة. ويمكن الاطلاع على جميع التقارير التي أعدها المكلفون بولايات بشأن تغير المناخ، والهجرة، والتكنولوجيات الجديدة، وأهداف التنمية المستدامة، مصنفة حسب الهدف، وكوفيد-19 على صفحة الويب⁽⁴³⁾ التي تعكس عملهم المواضيعي الشامل لعدة قطاعات. ويرد في تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع استعراض شامل للاستنتاجات والتوصيات التي قدمها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في عام 2020⁽⁴⁴⁾. وستُنشر المعلومات عن مواضيع التقارير المقبلة لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة على موقع المفوضية على شبكة الإنترنت.

زاي - الإجراءات الخاصة ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

25- في حين واجه المكلفون بولايات صعوبة في أداء بعض واجباتهم بسبب جائحة كوفيد-19، فإن ذلك لم يمنعه من مواصلة العمل وتقديم مساهمات ملحوظة فيما يتعلق بالجائحة. وعلى الرغم من الصعوبات المعترضة، ارتقى المكلفون بولايات إلى مستوى المهمة وتصدوا للتحديات الناجمة عن الجائحة وقدموا الدعم والمشورة المتخصصة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، داخل الأمم المتحدة وخارجها.

26- وفي عام 2020، اتخذ المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عدة مبادرات فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 بهدف التأكيد على أهمية اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في التصدي للجائحة. وحددوا الاتجاهات والقضايا الناشئة وأسندوا المشورة فيما يتعلق بالطوارئ الصحية العامة. وبمبادرة من المقرر الخاص المعني بحقوق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، أصدر أكثر من 60 من المكلفين بولايات نداءً عاماً مشتركاً أكدوا فيه حق كل شخص في التدخلات المنقذة للحياة. وشددوا على أن أزمة كوفيد-19 لا يمكن حلها بتدابير الصحة العامة والطوارئ وحدها، بل يجب أيضاً معالجة جميع حقوق الإنسان الأخرى.

27- وفي 30 نيسان/أبريل 2020، أجرى المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة، ممثلين في اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة، حواراً افتراضياً غير رسمي مع مجلس حقوق الإنسان، كان الهدف منه عرض ومناقشة العمل الذي قام به المكلفون بولايات فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19. وشبّه رئيس مجلس حقوق الإنسان المكلفين بولايات بـ "عيون المجلس وأذانه"، وشدد على الطابع الإبداعي والمبتكر للأدوات والوسائل التي طوروها لمساعدة الدول وأصحاب المصلحة الآخرين في استجابتهم للأزمة. وأبرزت رئيسة اللجنة التنسيقية، أنيتا راماسستري، وعضو اللجنة، داينبوس بوراس، الطائفة الواسعة من الأعمال التي يضطلع بها المكلفون بولايات، وقدموا ثلاث وثائق تعكس مساهمات المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، وهي تقرير عمل يتضمن جميع الرسائل الرئيسية التي نقلها المكلفون بالولايات والأعمال العامة التي قاموا بها فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، ومذكرة إعلامية، ورسم بياني يوضح مجموعة الأدوات التي أنتجها المكلفون بولايات.

(41) A/HRC/44/39.

(42) A/HRC/43/52.

(43) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/CrosscuttingThematicIssues.aspx

(44) A/HRC/46/24.

28- وأصدر المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة 133 بياناً صحفياً تتناول بعض جوانب جائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، أرسلوا 228 رسالة تتصل مباشرة بالأزمة أو بالتدابير المعتمدة في سياقها. كما أصدرت مبادئ توجيهية وإرسالات وأدوات مرجعية أخرى، وأصدروا رسائل مفتوحة وشجعوا حملات وسائط التواصل الاجتماعي.

29- وكرس 14 من المكلفين بولايات أحد تقاريرهم لتناول جوانب جائحة كوفيد-19. فقد تناول المقرر الخاصة المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية جائحة كوفيد-19 من منظور الحق في الصحة⁽⁴⁵⁾؛ وركز الخبر المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية على أثر جائحة كوفيد-19 على حقوق الإنسان للمثليين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمتنوعين جنسياً، والمجتمعات المحلية والسكان⁽⁴⁶⁾؛ وبحثت الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان أثر جائحة كوفيد-19 على تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان⁽⁴⁷⁾؛ وركز المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق على أثر الجائحة على الحق في السكن اللائق⁽⁴⁸⁾. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان تقريراً غير رسمي عنوانه "Looking back to look ahead: a rights-based approach to social protection in the post-COVID-19 economic recovery".

30- وجميع الوثائق والمعلومات المتعلقة بالعمل الذي قام به المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 متاحة على صفحة مخصصة على شبكة الإنترنت⁽⁴⁹⁾. ويتوافر أيضاً رسم بياني في الإضافة إلى هذا التقرير⁽⁵⁰⁾.

حاء - المساهمة في وضع المعايير وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

31- ساهم المكلفون بالولايات الوارد ذكرهم أدناه في توضيح قواعد ومعايير حقوق الإنسان المتصلة بولاياتهم:

(أ) قام المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق بتجميع مبادئ توجيهية لإعمال الحق في السكن اللائق، مع التركيز على المتطلبات الأساسية من أجل استجابة فعالة للتحديات الناشئة تقوم على أساس الحقوق؛

(ب) قدمت الخبرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص ذوي المهق بحقوق الإنسان مبادئ توجيهية للدول من أجل تنفيذ خطط العمل الوطنية، تتضمن التدابير وأفضل الممارسات الكفيلة بضمان حماية حقوق الأشخاص ذوي المهق في جميع أنحاء العالم؛

(ج) أوضح الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال الخطوات العملية وأوجز التدابير العملية التي ينبغي للدول ومؤسسات الأعمال

(45) A/75/163.

(46) A/75/258.

(47) A/75/205.

(48) A/75/148.

(49) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/COVID-19-and-Special-Procedures.aspx.

(50) A/HRC/46/61/Add.1، الفرع الحادي والعشرون.

اتخاذها لمنع انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية في سياقات النزاع وما بعد النزاع ومعالجتها، مع التركيز على زيادة العناية الواجبة بحقوق الإنسان والوصول إلى سبل الانتصاف؛

(د) قدم المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التوجيه إلى الدول بشأن الكيفية التي تكفل التحقق من أن التعاون الدولي يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة ومتاح لهم؛

(هـ) حددت المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم مبادئ توجيهية بشأن توفير المياه والمرافق الصحية في البيئات التعليمية، من أجل إعمال الحق في التعليم؛

(و) قدمت المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء، التي تدمج بين التجارة وسياسة حقوق الإنسان، مبادئ وخريطة مؤسسية لتوجيه الدول والأفراد من أجل فهم الحق في الغذاء مجدداً من الناحية السياسية والاقتصادية والإيكولوجية؛

(ز) اقترح المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد مجموعة من المؤشرات لتفعيل المعايير الدولية المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد، داعياً الدول إلى تكييف إطار المؤشرات مع أوضاعها القطرية من أجل تحديد الثغرات في مجال الحماية وصياغة خطوات قابلة للقياس ومحددة زمنياً لسد هذه الثغرات؛

(ح) حددت المقررة الخاصة المعنية بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم، إطار سياسة عامة من أجل خطط عمل قائمة على الحقوق تهدف إلى تحقيق المساواة الفعلية لصالح الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم؛

(ط) نشر الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي تقريراً⁽⁵¹⁾ عن المعايير والسياسات العامة للتحقيق الفعال في حالات الاختفاء القسري، تضمن فروعاً مخصصة بشأن وصول الضحايا إلى التحقيقات واستعادتهم من الحماية من الأعمال الانتقامية.

طاء - المنتديات والمشاورات وحلقات العمل والاجتماعات الأخرى

32- في عام 2020، نظم المكلفون بولايات أو حضروا أكثر من 300 منتدى ومشاورة واجتماع خبراء وحلقة عمل ونشاط، بالتعاون و/أو المشاركة مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص⁽⁵²⁾. وقد عُقد معظم هذه الأحداث افتراضياً، بخلاف السنوات السابقة، بسبب القيود المفروضة في جميع أنحاء العالم لاحتواء انتشار جائحة كوفيد-19.

33- وعقد المنتدى المعني بقضايا الأقليات دورته الثالثة عشرة افتراضياً يومي 19 و20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بتوجيه من المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات؛ وركزت الدورة بشكل خاص على خطاب الكراهية ووسائل التواصل الاجتماعي والأقليات. وكان من بين المشاركين نحو 400 ممثل من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين. ودُعي فريق من الخبراء الذين يمثلون أقاليم العالم الخمسة إلى تبادل خبراتهم، وسلطوا الضوء على الحاجة الملحة إلى التغلب على التحديات الجسام الماثلة أمام التصدي لخطاب الكراهية والخطاب المعادي للأجانب والتحرير على الكراهية ضد الأقليات. وسيقدّم التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والأربعين⁽⁵³⁾.

(51) A/HRC/45/13/Add.3.

(52) انظر A/HRC/43/64/Add.1، الفرع التاسع عشر، للاطلاع على قائمة غير شاملة بالأحداث التي نظمها المكلفون بولايات.

(53) A/HRC/46/58.

34- وعُقد المنتدى السنوي التاسع المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان افتراضياً في الفترة من 16 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بتوجيه من الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال. واجتذب المنتدى أكثر من 700 مشارك وسمح بإجراء مناقشة بين الحكومات، والشركات، والمجتمع المدني، والمتضررين من الأفراد والمجتمعات، والمنظمات الدولية بشأن الاتجاهات في النهوض بتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في جميع مناطق العالم والتحديات الماثلة أمام التنفيذ والتقدم المحرز في هذا الصدد. وعزز المنتدى، الذي عُقد تحت شعار "منع انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية: مفتاح مستقبل مستدام للناس والكوكب"، الرسالة التي مفادها أن تعزيز الجهود الرامية إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية، من خلال التعلم من الممارسات الجيدة ومن الأخطاء السابقة، وكذلك من خلال معالجة الثغرات المنهجية، يمكن أن يساعد على بناء مستقبل مستدام للناس والكوكب. وسيقدم التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والأربعين⁽⁵⁴⁾.

ياء - العمل مع هيئات أخرى من منظومة الأمم المتحدة والآليات الإقليمية

35- سعى المكلفون بولايات، طوال السنة، إلى توطيد التعاون مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، ومع الآليات الإقليمية⁽⁵⁵⁾، بطرق منها إذكاء الوعي بولاياتهم والقيام بأنشطة مشتركة.

36- وقد تأثر تفاعل المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة مع مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة تأثراً شديداً بجائحة كوفيد-19 والقيود المفروضة على ميزانية المنظمة. وكان للعمل مع هاتين الهيئتين بالطرق الافتراضية أثر سلبي على قدرة المكلفين بولايات على التعامل مع أصحاب المصلحة في جنيف ونيويورك والمضي قدماً بجدول أعمال حقوق الإنسان. وقد أُوجد تنظيم مثل هذه التفاعلات الافتراضية تحديات وقيوداً إضافية بالنسبة إلى المكلفين بولايات، حيث كان بعضهم ينضم إلى الاجتماع في وقت مبكر جداً من الصباح أو في وقت متأخر من المساء أو يواجه مشاكل تقنية عويصة أو يتحمل أعباء إضافية أخرى. وقد أظهرت الظروف الراهنة أنه في حين أن التكنولوجيات الجديدة ووسائل الاجتماع الافتراضية يمكن أن توفر حلولاً مؤقتة مفيدة وتكمل أساليب العمل العادية، فإنها لا يمكن أن تصبح الطريقة الوحيدة التي يعمل بها نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

37- وظل المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة يقدمون وثيقة قصيرة قبل عرض تقاريرهم على مجلس حقوق الإنسان، يبرزون فيها القضايا الرئيسية المثارة والعناصر التي قد يرغبون في الحصول على آراء الدول وأصحاب المصلحة الآخرين بشأنها بغية تعزيز التفاعل مع المجلس. وفي هذا السياق، أسهم قرار المجلس بإجراء جلسات تحاور مع المكلفين بولايات مواضيعية كل على حدة في عقد مناقشات أكثر تركيزاً وتخصصاً.

38- وأعطى إطلاق الأمين العام الدعوة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان في شباط/فبراير 2020 زخماً هاماً لإدماج حقوق الإنسان في جميع أعمال الأمم المتحدة. وأشار الأمين العام في دعوته إلى دور آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإجراءات الخاصة. وعمل المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة مع مختلف أصحاب المصلحة، لا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة، لضمان أن تكون لحقوق الإنسان المكانة التي تستحقها داخل المنظومة ولتعزيز أثر عمل المكلفين بولايات. وعملت اللجنة التنسيقية

(54) A/HRC/47/50.

(55) انظر A/HRC/46/61/Add.1، الفرع العشرون.

للإجراءات الخاصة على وجه الخصوص مع مختلف محوري الأمم المتحدة. وعُززت قنوات الاتصال مع جهات شتى في منظومة الأمم المتحدة. وواصل المكلفون بولايات اتخاذ تدابير مبكرة بشأن حالات قطرية عدة، بوسائل منها البلاغات والتقارير المقدمة إلى الدول والبيانات والنشرات الصحفية. والبيانات العامة المشتركة التي يدلي بها المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة بشأن الحالات القطرية هي طريقة أخرى للاضطلاع بمهام الإنذار المبكر المنوطة بهم. كما دقوا ناقوس الخطر بشأن التطورات المقلقة المتعلقة بالمسائل المواضيعية، مثل تأثير جائحة كوفيد-19 على حقوق الإنسان، والعنصرية، والتمييز.

39- وعزز المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة عملهم مع مختلف وكالات الأمم المتحدة لتوطيد التعاون، بما في ذلك من خلال المشاركة في الإحاطات الإعلامية وبرامج التدريب وتبادل المواد ذات الصلة حول كيفية التعامل مع المكلفين بولايات.

40- وعلى الرغم من التحديات التي سببتها جائحة كوفيد-19 والوضع المالي للأمم المتحدة، استمر العمل مع الكيانات التي يوجد مقرها في نيويورك، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن، كما استمر العمل مع كيانات الأمم المتحدة التي تنشط في مجال بناء السلام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبشكل أعم، مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. وجرت بعض التفاعلات غير الرسمية بين المكلفين بولايات وأعضاء مجلس الأمن. وللمرة الثالثة، بعث رئيس اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة برسالة إلى جميع أعضاء مجلس الأمن⁽⁵⁶⁾، تقاسم فيها معلومات عن عمل المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة في عام 2019 الذي يُعتبر وثيق الصلة بعمل مجلس الأمن من حيث القضايا القطرية والمواضيعية، مع التركيز بشكل خاص على دور الإجراءات الخاصة في مجال الوقاية، وأثر جائحة كوفيد-19 والدعوة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان. وكان الغرض من الرسالة هو لفت النظر إلى المعلومات التي جمعها المكلفون بولايات وتيسير الوصول إليها، وجعل نظام حقوق الإنسان متجاوباً ومبتكراً في مواجهة التحديات الماثلة أمام حقوق الإنسان وتعزيز أوجه التآزر بين حقوق الإنسان والأركان الأخرى لعمل الأمم المتحدة. واستمر أيضاً العمل مع هيكل بناء السلام في ضوء خطة عمل مشتركة وفي إطار متابعة الاجتماعات المخصصة التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وتركزت جهود التعاون هذه على حالات قطرية معينة وعلى مسائل مواضيعية.

41- وأحرز تقدم في إنكاء الوعي وتحسين عمل المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة بشأن الوقاية وبناء السلام، من خلال المشاركة النشطة في المشاورات المتعلقة بهيكل بناء السلام، وأسبوع جنيف للسلام، ومختلف الاجتماعات الأخرى المتصلة بالوقاية وإعداد مختلف المدخلات المكتوبة ونشرها.

42- وفي 15 نيسان/أبريل 2020، شارك المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كمتحدث رئيسي في ندوة على الإنترنت نظمها المكتب التنفيذي للأمين العام ومنظمة الصحة العالمية بشأن استجابة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19 والإعاقة. وضم الاجتماع أكثر من 300 مركز تنسيق معني بالإعاقة من كيانات الأمم المتحدة، وموظفين في مختلف المناطق والبلدان، وممثلين لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة للتفكير في الاستجابة لجائحة كوفيد-19، واستخلاص الدروس المستفادة، وتمهيد الطريق لاستجابة منسقة، لتقليل أثر جائحة كوفيد-19 إلى أدنى حد.

43- والمقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب هي من الموقعين على اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، وعضو نشط في الأفرقة العاملة ذات الصلة. وقد حافظت على علاقات عمل إيجابية مع مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

44- وفي 25 حزيران/يونيه 2020، عقدت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان اجتماعاً افتراضياً مع وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الإرهاب. وناقشا سبل التعاون وإشراك الولاية في الجهود المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

45- وفي 4 أيلول/سبتمبر 2020، شاركت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس في اجتماع افتراضي عقده مجلس الأمن بصيغة آريا بشأن تدهور حالة حقوق الإنسان أثناء الانتخابات الرئاسية في بيلاروس وبعدها.

46- وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، شاركت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان في اجتماع مجلس الأمن المعقود افتراضياً بصيغة آريا بشأن إنهاء التدابير القسرية الانفرادية.

47- واضطلع المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة بتقييمات وقدموا توصيات ملموسة إلى الدول بشأن كيفية إدراج حقوق الإنسان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق معالجة هذه المسألة في تقاريرهم المواضيعية، وإصدار رسائل مفتوحة، والمشاركة في الاجتماعات، وإثارة مواضيع تتعلق بأهداف التنمية المستدامة أثناء الزيارات القطرية.

48- وفيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، عزز المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة أنشطتهم المشتركة مع هذه الهيئات. ويتضمن الجدول الوارد في الإضافة إلى هذا التقرير⁽⁵⁷⁾ قائمة الهيئات والمنظمات الإقليمية التي تعاون معها المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة. واتخذ هذا التعاون أشكالاً شتى، منها المشاركة في الاجتماعات، وإصدار بيانات مشتركة، والمساهمة في أنشطة مشتركة مثل التقارير والحلقات الدراسية والزيارات المشتركة.

49- وتواصل تنفيذ خريطة الطريق التي وافقت عليها الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر 2018 وخريطة طريق أديس أبابا التي وافقت عليها الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

كاف - أنشطة المتابعة

50- واصلت البعثات الميدانية للمفوضية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية استخدام التوصيات الصادرة عن نظام الإجراءات الخاصة، لا سيما في أعقاب الزيارات القطرية. ويتضمن الفهرس العالمي لحقوق الإنسان جميع توصيات آليات حقوق الإنسان المتعلقة بالبلدان⁽⁵⁸⁾. وفي عام 2020، أطلق المكتب موقعاً إلكترونياً جديداً للفهرس بناءً على طلبات من أصحاب المصلحة وتلبيةً لاحتياجاتهم. ويتيح الموقع وظائف معززة للبحث حسب البلد أو آلية حقوق الإنسان أو الموضوع أو الفريق المعني، وكذلك حسب هدف التنمية المستدامة، من أجل الوصول بسرعة وسهولة إلى التوصيات المنبثقة عن آليات حقوق الإنسان.

51- واستمر المكلفون بولايات في إعطاء الأولوية لمتابعة تقييماتهم واستنتاجاتهم وتوصياتهم وتنفيذها. وسيؤدي تنفيذ توصيات حقوق الإنسان دوراً رئيسياً، في الوقت الذي يتعافى فيه العالم من الجائحة. وعمل المكلفون بولايات مع الدول على الصعيد الوطني ومع الأمم المتحدة، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية، لضمان إدماج مشورتهم وتوصياتهم في عمل الأمم المتحدة. وتلك أيضاً أولوية أبرزتها الدعوة إلى

(57) A/HRC/46/61/Add.1، الفرع العشرون.

(58) انظر <https://uhri.ohchr.org>.

العمل من أجل حقوق الإنسان. وأصدر المكلفون بولايات 173 رسالة متابعة للحالات التي سبقت إحالتها إلى الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية، وملاحظات على تقارير البلاغات، ونشرات صحفية تتعلق بالمتابعة. وأرسلوا أيضاً استبيانات وقدموا تقارير لمتابعة تنفيذ التوصيات المقدمة بعد الزيارات القطرية وعقدوا اجتماعات ومشاورات. وترد في الإضافة إلى هذا التقرير قائمة غير شاملة بأنشطة المتابعة⁽⁵⁹⁾.

لام- التعاون مع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة

52- أظهر المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة وممثلو الدول والأمم المتحدة والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة مرونة وتصميماً وإبداعاً، على الرغم من الظروف الصعبة، في إيجاد سبل لمواصلة العمل والتعاون فيما بينهم، وفي استخدام المدخلات والخبرات من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة. ورغم أهمية أساليب العمل، فإنها ليست سوى وسيلة لتحقيق هدف أكبر، هو ضمان احترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وجعلها محور كل إجراء يُتخذ، لا سيما في أعقاب الجائحة.

53- وتعد مسألة تعاون الدول وتقييمه من الأولويات المكرسة في عمل المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة. ويأخذ تقييم التعاون من جانب الدول في الاعتبار جميع جوانب عمل المكلفين بولايات. ويتضمن هذا التقرير عرضاً محسناً للمعلومات عن حالة تعاون الدول، بما في ذلك عدد الدعوات الدائمة، وعدد الزيارات التي اضطلع بها في 2020، وعدد الزيارات في السنوات الخمس الماضية⁽⁶⁰⁾، والدول التي لم تتلق زيارات قط، وعدد البلاغات بحسب البلد والردود الواردة⁽⁶¹⁾.

54- وتماشياً مع القرار الذي اتخذته المكلفون بولايات في اجتماعهم السنوي في عام 2019، تم تنفيذ نظام معزز لتسجيل حالة طلبات الزيارات القطرية وتقييم التعاون والإجراءات المتخذة من كلا الجانبين بشكل أفضل في عام 2020. ويجري بانتظام تحديث صفحة الويب الجديدة التي تتضمن تلك المعلومات الأكثر تفصيلاً⁽⁶²⁾، بما في ذلك حالة الزيارات القطرية والطلبات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، نفذ المكلفون بولايات القرار المتخذ في عام 2019 بمراجعة قائمة طلبات الزيارات القطرية المعلقة التي يرسلها جميع المكلفين بولايات إلى الدول سنوياً وإرسال رسائل تذكير إلى الدول التي تظل زيارتها أولوية بالنسبة لأصحاب الولايات.

55- وسُجّلت دعوة دائمة جديدة خلال العام، من قيرغيزستان⁽⁶³⁾. وانخفض عدد الدول التي لم تتلق قط أي زيارة من أحد المكلفين بالولايات إلى 22 دولة، بينها 18 دولة تلقت طلبات لزيارتها. ومع ظهور الجائحة، وما ارتبط بذلك من قيود على السفر، خفض المكلفون بولايات زيارتهم في عام 2020. وتشكل الزيارات القطرية جزءاً أساسياً من تنفيذ ولايات الإجراءات الخاصة، ويعوّل المكلفون بولايات على دعم جميع أصحاب المصلحة لاستئناف الزيارات في أقرب وقت ممكن. وقد تلقت بعض الدول أكثر من زيارة واحدة في السنة من مكلف بولاية مواضيعية، وتلقت 15 دولة خمس زيارات أو أكثر في السنوات الخمس الماضية (الأرجنتين، وأستراليا، وإكوادور، وأوكرانيا، وتونس، وجورجيا، وسري لانكا، والسلفادور، وقطر، وكندا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيجيريا، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية).

(59) A/HRC/46/61/Add.1، الفرع الثالث عشر.

(60) يغطي التقرير الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2016 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

(61) A/HRC/46/61/Add.1، الفرعان العاشر والخامس عشر.

(62) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/CountryandothervisitsSP.aspx.

(63) A/HRC/46/61/Add.1، الفرع السابع.

56- وفيما يتعلق بالولايات القطرية، أبدت بعض البلدان، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان والصومال وكمبوديا ومالي، استعدادها للسماح للمكلف بالولاية القطرية بالدخول إلى إقليمها، مع مراعاة التدابير الرامية إلى كبح انتشار جائحة كوفيد-19، وقد أُجريت بعض الزيارات في بداية عام 2020، في حين أن إريتريا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإسرائيل وبيلاروس وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وميانمار لا تزال ترفض الدخول إلى إقليمها. وحتى في مثل هذه الحالات، كانت هناك بعض الاختلافات، حيث رفضت بعض الدول أي تعاون مع المكلفين بالولايات بينما تعاونت دول أخرى معهم خارج نطاق الزيارات القطرية.

57- وقد عُرِزَتْ جهود جمع المعلومات عن أثر عمل المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة. وجرى تجديد صفحة "قصص جيدة" على شبكة الإنترنت، وهي تسمى الآن "إحداثيات فارق"⁽⁶⁴⁾. وأضيفت قصص أخرى إلى صفحة الويب، وأُرسلت دعوات إلى أصحاب المصلحة الخارجيين من أجل إرسال مداخلات، لجعل صفحة الويب أكثر شمولاً. ويُظهر التجميع غير الحصري للأمثلة التي جُمِعت حتى الآن أن هذا التأثير يمكن أن يتخذ أشكالاً عديدة. ويمكن أن يؤدي، على سبيل المثال، إلى مراجعة قانون، أو اعتماد قرار سياسي جديد، أو تغيير في موقف بلد تجاه قضية معينة، أو نتائج إيجابية لصالح أفراد معينين، أو توثيق انتهاك معين لحقوق الإنسان ووضع حد له، أو تقديم مساهمة ناجحة في عمليات الأمم المتحدة، مثل تلك المتعلقة بالهجرة وتغير المناخ، أو وضع معايير جديدة، أو، بشكل أعم، إذكاء الوعي بقضية من قضايا حقوق الإنسان وتيسير الحوار والدعوة بشأن هذه القضية. وأجرى المكلفون بولايات تقييمات لأعمالهم أو شاركوا في اجتماعات مختلفة مع أصحاب المصلحة بشأن تقييم التعاون في تنفيذ ولايتهم أو أثر عملهم. وهو جزء لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى جعل حقوق الإنسان عامل تحوّل ومصدر للحلول، كما شدد على ذلك النداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان.

58- وقد أُرسِلت 681 رسالة في عام 2020، وتحسن معدل الاستجابة، ليصل إلى 48,46 في المائة.

59- وبينما كرست بعض الدول جهوداً كبيرة لتطوير التعاون البناء مع المكلفين بالولايات، استمرت دول أخرى في رفض زيارتهم أو لم تقبل سوى قلة مختارة منهم. ولم يتلق 65 بلداً حتى الآن أي زيارة من أحد المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة خلال السنوات الخمس الماضية، على الرغم من تلقي 49 بلداً منها طلباً واحداً على الأقل لزيارتها. ولم يقبل 17 بلداً الزيارة رغم وجوب خمس طلبات أو أكثر لم يبت فيها بعد خلال الفترة نفسها. ويمكن أن يكون التعاون أيضاً جزئياً أو انتقائياً. وعلى سبيل المثال، لم تتعاون بعض الدول إلا مع عدد قليل من المكلفين بولايات المختارين، أو ردت على البلاغات لكنها لم تقبل الزيارات على الرغم من توجيه دعوات دائمة.

60- ومن دواعي القلق الشديد أن عدداً من المكلفين بالولايات قد تعرضوا مرة أخرى لهجمات عامة وشخصية بسبب اضطلاعهم بعملهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فالتحريض على الكراهية والعنف ضد مكلف بولاية أمر غير مقبول.

ثالثاً - اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة

61- في عام 2020، كانت اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة تتألف من الأعضاء التاليين: أنيتا راماسستري، رئيسة الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال؛ وفيكتور مادرغال - يرلوز، الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على

(64) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/Making-a-difference.aspx. See

أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية؛ وجاويد رحمان، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية؛ ولي تومي، عضو الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي؛ وكليمون نياتسوسي فولي، المقرر الخاص المعني بالحقوق في حرية التجمع السلمي والحقوق في حرية تكوين جمعيات. وظل رئيس اللجنة التنسيقية المنتهية ولايته، المقرر الخاص المعني بحقوق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، دانيوس بوراس، عضواً بحكم منصبه حتى نهاية تموز/يوليه 2020.

62- ونظراً لجائحة كوفيد-19 والوضع المالي للأمم المتحدة، اضطرت اللجنة التنسيقية إلى تنقيح خططها وأولوياتها لعام 2020. ولم تتمكن اللجنة من عقد اجتماعات حضورية في عام 2020 أو التواصل عن طريق الحضور مع أصحاب المصلحة كما تفعل عادةً. ولم يتسن عقد الاجتماع السنوي للمقررين الخاصين والخبراء المستقلين ورؤساء الأفرقة العاملة، ما منعهم من مناقشة أساليب العمل، والتعامل مع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين، واعتماد القرارات اللازمة، بما في ذلك ما يتعلق بتحديث دليل عمل الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وعلى الرغم من هذه التحديات، ابتكرت اللجنة طرقاً بديلة لتحقيق أهدافها.

63- واستحدثت اللجنة التنسيقية سبلاً بديلة لمواصلة التعاون وتبادل المعلومات داخل نظام الإجراءات الخاصة وخارجه. وعقدت اللجنة عشرات الاجتماعات الافتراضية على مدار العام. وكان لها نقاعات افتراضية مع مكلفين بولايات آخرين، ومسؤولي الأمم المتحدة، والدول، ومجلس حقوق الإنسان، مع زيادة كبيرة في عبء عمل اللجنة. وكان التفاعل الافتراضي صعباً بسبب وجود أعضاء اللجنة في مناطق زمنية مختلفة.

64- وواجهت اللجنة التنسيقية عبئاً إضافياً كبيراً بسبب الجائحة والوضع المالي للمنظمة، بما في ذلك تيسير وتنسيق استجابة المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة لجائحة كوفيد-19 (انظر الفرع زاي أعلاه) أو تقديم الدعم لأصحاب الولايات الذين كانوا يواجهون قيوداً صعبة في عام 2020. بالفعل، واجه المكلفون بولايات قيوداً إضافية شديدة في تنفيذ ولاياتهم في عام 2020. وقد بذلوا جهوداً استثنائية، على الصعيدين المهني والشخصي، لمواصلة عملهم، على الرغم من تلك التحديات. وقد أبلغت اللجنة مختلف أصحاب المصلحة بهذه الشواغل، بمن فيهم المفوضة السامية ورئيس مجلس حقوق الإنسان. وتعاملت في إطار فرقة عمل مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان لإيجاد السبل الممكنة الكفيلة بمعالجة هذه الشواغل.

65- وحذرت اللجنة التنسيقية، بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة، من الأثر الضار لأزمة تمويل الأمم المتحدة على نظام الإجراءات الخاصة، بما في ذلك في بيان صحفي صدر في 28 أيلول/سبتمبر، شددت فيه اللجنة على أن عدم اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الحالة يمكن أن يخلق فجوة في الحماية، نظراً لأن بعض عمل المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة معطل، وأن المكلفين بولايات لم يعودوا قادرين على مواصلة العمل في ظل هذه الظروف غير المقبولة. وشددت اللجنة أيضاً على أن التكنولوجيات الجديدة والوسائل الافتراضية لا يمكن أن تحل محل أساليب العمل التي تم تطويرها على مدى سنوات والتي تشكل جزءاً كبيراً من القيمة المضافة لنظام الإجراءات الخاصة. وحثت الدول على اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة هذه الحالة، بما في ذلك من خلال المساهمات المالية في الميزانية العادية، لتمكين المكلفين بولايات من القيام بعملهم بفعالية.

66- وبذلت اللجنة التنسيقية قصارى جهدها لمواصلة الحوار مع الدول، على الرغم من عدم عقد اجتماعات حضورية. وقد أجرت في نيسان/أبريل حواراً افتراضياً غير رسمي مع مجلس حقوق الإنسان بشأن استجابة المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة لجائحة كوفيد-19. وبعث الرئيس برسالة إلى الدول في آذار/مارس يطلعها فيها على آخر التطورات. كما أجرت اللجنة في كانون الأول/ديسمبر حواراً

افتراضياً غير رسمي بشأن المسائل المتصلة بالإجراءات الخاصة مع الدول وممثلي الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

67- وقدم عضو في اللجنة التنسيقية إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير الاجتماع السنوي السادس والعشرين للإجراءات الخاصة والخبراء المستقلين ورؤساء الأفرقة العاملة، الذي تضمن حقائق وأرقام بشأن الإجراءات الخاصة في عام 2019 ومعلومات عن إنجازات نظام الإجراءات الخاصة⁽⁶⁵⁾. وقد حُسن التقرير بتضمينه معلومات وتحليلات إضافية عن عمل المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة.

68- ومكنت اللجنة التنسيقية المكلفين بولايات من مواصلة الحوار فيما بينهم بتنظيم اجتماعات افتراضية في نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر لإطلاعهم على التطورات المستجدة. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت اجتماعات افتراضية للترحيب بالمكلفين بولايات المعينين حديثاً.

69- ولم يتسن للجنة التنسيقية عقد الاجتماعات الحضورية الثلاثة التي تدوم أسبوعاً واحداً، مما كان له عواقب على تعزيز التعاون مع الأجزاء الأخرى من منظومة الأمم المتحدة، في المقر وفي الميدان على حد سواء. وعلى الرغم من هذا التحدي، عقدت اللجنة مشاورات افتراضية مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ونائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وعُقدت اجتماعات افتراضية مع رئيس مجلس حقوق الإنسان ورئيس اللجنة الثالثة للجمعية العامة للتوعية بالمسائل المتصلة بالإجراءات الخاصة للمجلس، ومساهماتهم في العمليات الحكومية الدولية، والقيود الكبيرة التي يواجهها المكلفون بولايات بسبب التفاعلات الافتراضية مع تلك الهيئات. واتفق على أن التفاعل الافتراضي ليس سوى حل مؤقت واستثنائي في ضوء الجائحة وأن الهدف هو ضمان مشاركة المكلفين بولايات مشاركة حضورية في أقرب وقت ممكن.

70- وتعاملت اللجنة التنسيقية مع الفريق الاستشاري التابع لمجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بإجراءات اختيار المكلفين بولايات، وأرسلت ثلاث رسائل تتضمن آراء المكلفين بولايات المنتهية ولايتهم ومدخلاتهم.

71- وقد أثر غياب الاجتماعات الحضورية للجنة التنسيقية وللإجتماع السنوي للمقررين الخاصين والخبراء المستقلين ورؤساء الأفرقة العاملة على الخطط الرامية إلى مواصلة تحسين أساليب عمل نظام الإجراءات الخاصة. وواصلت اللجنة مبادراتها فيما يتعلق بأساليب العمل، على الرغم من التحديات، من خلال العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين، والتماس المدخلات، وتشجيع المناقشات بشأن مسائل من قبيل الإجراءات المتعلقة بالبلاغات ومصادرها، والتعبير العلني، بما في ذلك بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي، والسرية، وتضارب المصالح. وستُعرض نتائج تلك المناقشات في الاجتماع السنوي المقرر عقده في عام 2021.

72- وترد مجموعة كاملة من القواعد والمبادئ التوجيهية التي تنظم عمل الإجراءات الخاصة في مدونة قواعد السلوك ودليل العمليات والمبادئ التوجيهية الإضافية التي وضعت على مر السنين. ويلتزم المكلفون بالولايات باحترام هذه القواعد والمبادئ. وتؤدي اللجنة التنسيقية دوراً تيسيرياً في هذا السياق، وتعمل مع جميع أصحاب المصلحة بشكل فردي أو في إطار مجموعات. ويوفر الإجراء الاستشاري الداخلي قناة رسمية أكثر لتقديم الشكاوى. وجميع التفاصيل المتعلقة بكيفية استخدام الإجراء علنية ومتاحة على الموقع الشبكي للمفوضية السامية⁽⁶⁶⁾. ويجوز لأصحاب المصلحة الاتصال باللجنة في اجتماع ثنائي رسمي أو كتابةً. والطريقة التي يتم بها توجيه انتباه اللجنة إلى طلب مشورة أو إلى شاغل من الشواغل هي التي تحدد الكيفية التي تُبلغ بها النتيجة. وتندرج الطلبات ضمن ثلاث فئات: (أ) الطلبات التي يقدمها

(65) A/HRC/43/46/Add.1.

(66) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/CoordinationCommittee/Pages/InternalAdvisoryProcedure.aspx.

المكلفون بالولايات للحصول على المشورة بشأن الأنشطة المتوخاة؛ و(ب) الطلبات التي تقدمها الدول أو أصحاب المصلحة الآخرون بشأن حالات محددة؛ و(ج) الطلبات التي تسلط الضوء على قضايا نظامية أو تتعلق بالسياسة العامة والتي ينبغي معالجتها. وقد تتخذ الإجابات على الحالات والأسئلة الفردية شكل رد بسيط أو مشورة بشأن ما يجب عمله مستقبلاً، في حين أن الردود على الطلبات المتعلقة بمسائل عامة أكثر تتصل بأسلوب العمل قد تستلزم مزيداً من الوقت والمشاورات وقد تتطلب مناقشة وقرارات يتعين اتخاذها في الاجتماع السنوي. ويتسم الإجراء الاستشاري الداخلي بالسرية.

73- ورغم استحالة عقد اللجنة التنسيقية لاجتماعاتها السنوية الحضورية الثلاثة، وما ترتب على ذلك من عواقب بالنسبة لقدرتها على معالجة الطلبات الواردة في الوقت المناسب، فقد أحرز تقدماً أيضاً فيما يتعلق بالإجراء الاستشاري الداخلي. واتصل عدد متزايد من أصحاب المصلحة باللجنة لطرح الأسئلة، ثقةً منهم في أن اللجنة ستعالج القضايا التي أثاروها معهم وتحلها. وقد ساعد ذلك على توضيح المسائل وأساليب العمل. وقد تلقت اللجنة 26 طلباً منذ حزيران/يونيه 2019، بينها خمسة عشر طلباً من دول من جميع المناطق أو مجموعات الدول، وخمسة طلبات من المكلفين بولايات، وثلاثة طلبات من منظمات غير حكومية، أو مجموعات من المنظمات غير الحكومية أو أفراد، وطلب واحد من مصادر مختلفة. واتخذت اللجنة أيضاً إجراءات بمبادرة منها في حالتين.

74- وتعلقت المسائل المثارة بمجموعة متنوعة من المواضيع، بما في ذلك ما يلي:

(أ) البلاغات، لا سيما فيما يتعلق بتوضيح كيفية استخدام الرسائل الأخرى ونشرها بعد 48 ساعة، ومصداقية المصادر والتحقق منها، والنظر في ردود الدول على البلاغات في الوقت المناسب، والبلاغات التي تهم الآليات الإقليمية، والأسئلة التي تتبع إصدار البيانات الصحفية قبل انقضاء الموعد النهائي لإبداء تعليقات الدول، ومراعاة التعليقات التي تبديها الدول في تلك البيانات الصحفية؛

(ب) تضارب المصالح، لا سيما فيما يتعلق بالطلبات الواردة من مكلفين بولايات سابقين، والوظائف الجديدة أو الخبراء الاستشاريين الجدد، والمشاركة في الاجتماعات، والتعامل مع أصحاب مصلحة معينين، وتلقي الدعم من أصحاب المصلحة الخارجيين، واستخدام المعلومات التي يجمعها المكلف بولاية؛

(ج) احترام السرية؛

(د) الزيارات القطرية والتقارير المتصلة بها؛

(هـ) نطاق ولايات الإجراءات الخاصة، وتطبيق مدونة قواعد السلوك، أو تعامل المكلفين بولايات مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى؛

(و) علاقة المكلفين بولايات بالعمليات القضائية؛

(ز) توضيح الإجراءات التي يتبعها مختلف المكلفين بولايات؛

(ح) إسداء المشورة فيما يتعلق بالمشاركة في الاجتماعات أو المسائل المتصلة بمشاركة أصحاب الولايات في الاجتماعات الافتراضية؛

(ط) التحرير والوثائق

(ي) عدم احترام مبادئ حقوق الإنسان.

75- ونتيجة لذلك، قدمت لجنة التنسيق المشورة بشأن المواضيع التالية: المشاركة في الاجتماعات (طلب واحد)؛ وتضارب المصالح (خمسة طلبات)؛ ووضع إرشادات جديدة أو إدخال تحسينات على الممارسات الحالية (سبعة طلبات)؛ وتوضيحات بشأن نطاق تطبيق القواعد والممارسات القائمة والتدابير

التصحيحية (خمس طلبات)؛ والإجراءات التصحيحية (أربعة طلبات)؛ وتيسير الحوار مع مكلف بولاية (أربعة طلبات)؛ وسحب قضية (طلب واحد)؛ وقرارات بعدم المواصل في متابعة القضية (طلبان). وبناء على طلب من رئيس مجلس حقوق الإنسان، أسدت اللجنة المشورة إلى مكتب المجلس بشأن خطابين يتعلقان بشكويين قدمتهما مجموعتان من الدول بشأن اثنين من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة. والمشورة التي تقدمها اللجنة متاحة على الشبكة الخارجية للمجلس.

76- وقد ساعدت جميع هذه المدخلات والمناقشات على تحسين ممارسات وأساليب عمل نظام الإجراءات الخاصة بما يتماشى مع مدونة قواعد السلوك ودليل العمليات، كما ساعدت على معالجة الثغرات المحتملة وضمان مزيد من الاتساق. وهي تسهم أيضاً في العمل الجاري لتحديث دليل العمليات.

77- ونفذت اللجنة التنسيقية طرائق الإفصاح عن الدعم الخارجي الوارد عن طريق المفوضية أو خارجها. وطلبت اللجنة من المكلفين بالولايات تقديم معلومات عن الدعم الخارجي الوارد في عام 2020. ووردت ردود من 64 مكلفاً بولاية، أشار 32 منهم إلى أنهم تلقوا دعماً خارجياً. ويكون الدعم في الغالب ذا طبيعة عينية، بما في ذلك تقديم المساعدة البحثية والسماح للمكلفين بولايات باستخدام مرافق المؤسسات الأصلية التي يتبعون لها، والدعم المالي، مثل الدعم المقدم في سياق أنشطة أو بحوث محددة، إلى جانب الدعم الإداري. وكان الدعم المالي في معظم الحالات مقدماً من الحكومات أو المؤسسات أو الهيئات الأصلية التي يتبع لها المكلفون بالولايات⁽⁶⁷⁾.

رابعاً - أعمال التهريب والانتقام

78- واصلت الإجراءات الخاصة معالجة قضايا تتصل بأعمال التهريب والانتقام في سياق عمل المكلفين بالولايات، وكذلك في سياق عمل منظومة الأمم المتحدة الأوسع في ميدان حقوق الإنسان. ونفذت مبادئها التوجيهية الداخلية بشأن الأعمال الانتقامية والتهريب بطريقة متسقة ومنهجية. وفي عام 2020، واصل المكلفون بالولايات استخدام البلاغات والبيانات العامة والنشرات الصحفية والتقارير والاجتماعات مع العديد من أصحاب المصلحة للتعبير عن قلقهم البالغ إزاء جميع هذه الأعمال. وقد أثرت هذه المسألة أيضاً مع رئيس مجلس حقوق الإنسان ورئيس اللجنة الثالثة للجمعية العامة، حسب الاقتضاء.

79- وتضمن أحدث تقرير للأمين العام عن الجهود المبذولة للتصدي لأعمال التهريب والانتقام ضد من يسعى إلى التعاون، أو من تعاون، مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان⁽⁶⁸⁾ معلومات عن 24 حالة جديدة تشمل 21 دولة تناولتها الإجراءات الخاصة ومتابعة 12 حالة مدرجة في تقارير سابقة على أساس العمل المستمر الذي يقوم به المكلفون بولايات. وعالج المكلفون بولايات أيضاً مسائل تتعلق بضمان إمكانية الوصول إلى الأمم المتحدة، وأعربوا عن شواغلهم بشأن الدور الذي تؤديه اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية في هذا السياق.

(67) A/HRC/46/61/Add.1، الفرع الرابع عشر.

(68) A/HRC/45/36.